مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٨٧**

الاثنين، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كولبي	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد امبايو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد بوكري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/189)

02-27934 (A)
0227934

افتتحت الجلسة الساعة ۱۱/۳۰

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/189)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا، الأردن، إسبانيا، الجماهيرية العربية الليبية، جيبوتي، كينيا، الصومال، مصر، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ۳۷ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد إبراهيم (الصومال) مقعد على طاولة المجلس؛ وشغل السيد تيسما (إثيوبيا)، الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) والسيد أرياس (إسبانيا) والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد أولهاي (جيبوتي) والسيد جلانغو (كينيا)، السيد أبو الغيط (مصر)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، بالنيابة عن المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد يوسف حسن إبراهيم، وزير خارجية الحكومة الانتقالية الصومالية، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/189، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالسيد يوسف حسن إبراهيم في نيويورك وأشكره على إعادة برمجة زيارته إلى موعد أبكر ليكون معنا اليوم.

إن بلغاريا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لإسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقتصر على بضعة تعليقات قصيرة.

يود وفد بلغاريا أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، المفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وهي تعطينا فرصة للتوقف والتفكير بشأن المشاكل المعقدة، بل والمنذرة بالخطر في الصومال.

وتقرير الأمين العام يسلط الضوء على الوضع العام في البلد، الذي لا يزال هشا للغاية. إذ ظل الصومال يفتقر إلى المؤسسات الوطنية الفعالة خلال أكثر من عقد. ولا يزال مقسما بين قبل مختلف الفصائل، وعمليات التجريم المتبادلة فيما بينها والمواجهات العنيفة بين مليشياتها، التي ما زالت تحدث. وعملية عرتة للسلام والمصالحة الوطنية تجد نفسها في حالة توقف فعلي.

وخلال الشهور الـ ۱۰ الماضية، ظهرت تطورات جديدة وعلامات إيجابية من عملية السلام الصومالية. وترحب بلغاريا بالقرار الذي اتخذته لجنة وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١٤ شباط/فبراير لعقد مؤتمر في كينيا، وبدون فرض شروط مسبقة، بشأن المصالحة الوطنية في الصومال بمشاركة من الحكومة الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية الأخرى.

وإننا مقتنعون بأن الحل لمشاكل الصومال يوجد في أيدي الصوماليين أنفسهم. ولا يمكن لعملية عرتة أن تنجح إلا بمشاركة جميع الفصائل. ولذا مما له أهمية خاصة أن يقدم مجلس الأمن الدعم اللازم لهذه المبادرة حتى تسلك جميع الأطراف طريق الحوار وحتى يمكن توسيع الآلية الانتقالية الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تعمل الحكومة الوطنية الانتقالية، وقادة الأحزاب السياسية، والزعماء التقليديون والفصائل الصومالية، معا للدفع بعملية السلام إلى الأمام، واضعة خلافاتها جانبا.

وتدعم بلغاريا جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. ونود أن نشدد خصوصا على أهمية توافق الآراء بين بلدان تلك المنظمة، والحاجة إلى اتباع نهج موحد تجاه عملية السلام في الصومال. ولذلك فإن القرار الذي اعتمده مؤتمر القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قرار مشجع. وهو يستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي، ولاسيما دعم الأمم المتحدة. ولذا يسعدنا أن نرى هذه الجلسة لمجلس الأمن تبعث إلى المجتمع الصومالي بإشارة دعم قوي ليواصل عملية عرتة للسلام.

وتشجع بلغاريا المناقشة المتعلقة باقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء لجنتين من أصدقاء الصومال في نيروبي ونيويورك. وهذه الفكرة تستحق الدراسة بهدف تعزيز توحيد المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في الصومال.

وفي سياق أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، يجب على المجلس أن يتابع باهتمام الحالة في الصومال لمنع البلد من أن يصبح ملجأ لأعضاء المنظمات الإرهابية. ويجب على جميع البلدان أن تراعي بدقة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتعين على الحكومة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تبدي استعدادها للتعاون مع لجنة مناهضة الإرهاب.

وتشعر بلغاريا بقلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. ومن المهام الأساسية لترسيخ العملية وضع حد لإمدادات الأسلحة إلى الصومال.

ونود أن نشدد خصوصا على ضرورة الإسهام البناء من البلدان المجاورة. وفي ذلك الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في إيجاد وسائل لتعزيز فعالية الجزاءات. وبلغاريا، بوصفها رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بالصومال، ترى ضرورة الامتثال الكامل لتلك الجزاءات.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، فهي في الواقع خطيرة جدا. ونشجع المانحين على الاستجابة بسخاء للنداء الموحد المشترك بين الوكالات، ونهنئ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في ظروف صعبة، لتخفيف معاناة الشعب الصومالي. وفي ذات الوقت، نحث الأطراف الصومالية على الإسهام بفعالية في عمل موظفي الأمم المتحدة، وذلك بضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وإتاحة سبل الوصول اللازمة إلى المواقع الاستراتيجية.

وتوافق بلغاريا على استنتاجات التقرير بشأن المسائل الأمنية وتشدد على أن سلامة وأمن الموظفين، وخاصة موظفي حفظ السلام، شرط لازم لأي عمل ميداني تقوم به الأمم المتحدة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا أن أشارك سيدي في الترحيب بالسيد يوسف حسن إبراهيم وزير خارجية الصومال وأشكره على بيانه الشامل الذي قدمه لنا في الجلسة السرية التي عقدت في وقت سابق وإنني أجده مفيدا للغاية.

كذلك أود أن أهنئكم على إدراج هذا الملف العصيب على جدول أعمال هذا الشهر. ولعلكم تتذكرون

أنه في الجلسة الختامية للشهر الماضي ناقشنا الملفات الناجحة للمجلس والملفات التي لم نحرز فيها نجاحا جيدا والملفات التي حققنا فيها نجاحا معتدلا. ومن الواضح أن الصومال من بين أصعب الملفات التي يتناولها المجلس وأود أن أكون صريحا وأقول إننا لا نعتقد أن لدينا حلولا للمشاكل المتعلقة بهذه المسألة. ونأمل في معرض هذه المناقشة أن يسعى المجلس إلى إيجاد حلول لها.

لقد طلبتم أن نكون موجزين في كلماتنا لذا فإني أقترح طرح أربع نقاط فحسب.

النقطة الأولى، بالطبع، هي النقطة الواضحة طبعا، ألا وهي أن مشاكل الصومال لا يمكن حلها إلا من خلال الشعب الصومالي وحده. وفي الحقيقة، أن وزير الخارجية قد استشهد بصورة مناسبة بما قاله الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢١ شباط/فبراير، والذي قال فيه:

> ”فقادة الصومال هم القادرون وحدهم على أن يقرروا وضع حد لمعاناة شعبهم وهم القادرون وحدهم على أن يقرروا التفاوض لإنهاء الصراع. ويتوجب عليهم أن يترفعوا عن خلافاتهم ويضعوا مصلحة الشعب الصومالي فوق كل اعتبار.“ (S/2002/189، الفقرة ٦٥)

أعتقد أننا جميعا نتفق على ذلك. وفي الوقت نفسه أعتقد أنه من المفيد جدا أن لدى الصومال دولا مجاورة تسعى إلى أن تقوم بدور مفيد. والعديد أشاد بجيبوتي على عملية عرتة والآن نأمل أن نرى بعض التقدم في العملية التي بدأتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وما دامت الدول المجاورة تعمل على مبدأ احترام السيادة والسلام الإقليمية والاستقلال السياسي ووحدة الصومال فإني آمل بأن تساهم في حل مشكلة الصومال.

والنقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها بالطبع تتعلق بدور المجتمع الدولي. وهنا من الجدير التذكر أنه في الأسبوع الماضي وفي معرض الكلام في المشاورات غير الرسمية سألت عما إذا كان المجتمع الدولي قد قرر ما هو الدور الذي يتعين علينا القيام به بالضبط بشأن مسألة الصومال. وهل نحن شأننا في ذلك شأن الطبيب نقوم بالتحاليل الطبية وفي الوقت نفسه، نكتب الوصفات الطبية والدواء؟ هل نحن علماء سياسة فحسب نحلل الحالة دون توفير المساعدة؟ أو هل نحن ربما مجرد متفرج يشاهد ما يحدث دون تدخل؟ إنني لست متأكدا من الإجابة على ذلك السؤال ولكن عند هذه المرحلة ربما يكون من المفيد للمجتمع الدولي أن يعمل حسب موقفه من مسألة الصومال بالضبط.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها هي تحليل وفهم ما يمكننا أن نقوم به وربما هناك نقطة نريد أن نبقيها في الأذهان ألا وهي أنه في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أصبح من مصلحة المجتمع الدولي حقا أن يشجع جميع الدول - وأشدد على هذه النقطة: جميع الدول - على أن يكون لديها حكومات وطنية قوية. فالحكومات الوطنية القوية متطلب أساسي في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. ونأمل كلما كانت حالة غير عادية أن يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد علاج لها. بهذا المعنى أعتقد أن المجتمع الدولي لديه مصلحة في السعي إلى إقامة حكومة وطنية قوية في الصومال.

أما النقطة الرابعة التي أود التطرق إليها بالطبع فهي أنني آمل في معرض دراستنا لمسألة الصومال ألا ننظر فقط إلى جوانب مختلفة منها. فهناك مشكلة إنسانية ضخمة أعتقد أنه قد تم التطرق إليها. ونحتاج أيضا إلى وضع سياسة شاملة بشأن الصومال على الأجل البعيد وآمل أن توفر حلا للمشكلة. وفي الوقت نفسه، حيث أنني قد سمعت أن وزير الخارجية والممثل الدائم للصومال قد تكلما هذا الصباح عن مسألة حسابات البركة، أعتقد أن من الواضح أن تجميد

الحسـابات قـد فـاقم مـن الصعوبـات الإنسـانية للشـعب الصومـالي. وآمـل أن نجـد طريقـة أو أخـرى للإفـراج عـن الحسابات لضمـان أن استرداد المتلقين النزيـهين لأموالهـم في أسرع وقت ممكن.

السيد وهبه (الجمهوريـة العربيـة السـورية) (تكلـم بالعربية): سيدي الرئيس نشكركم جزيل الشكر على عقد هذه الجلسة الهامة لدراسة الوضع في الصومال الشقيق.

ونضـم صوتنـا إلى مـن سـبقنا مـن المتكلمـين في الترحيب بمعالي السيد يوسف حسن إبراهيم وزير خارجية الصومـال. كمـا أن وفـدي يتفـق مـع مضمـون البيـان الـذي سيلقيه لاحقا المندوب الدائـم لـلأردن بصفته رئيس المجموعة العربيـة لهـذا الشـهر. وهـو الأمـر الـذي يعكـس دعـم الـدول العربيـة للحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة الـذي عـبر عنـه وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم منذ يومين في القاهرة.

مما لا شك فيه أن استمرار هذا الوضع القائم وترك الصومـال لأقداره دون تدخـل من مجلس الأمن يطرح علينـا مسؤولية سياسية وأمنيـة وإنسـانية واقتصادية تفترض بنـا أن نرتقي إلى مستوى المهام الموكلة إلينا كأعضاء مجلس الأمن المنوطة بهم مسؤولية الحفظ على السلم والأمن الدوليين.

في مناقشـتنا لتقريـر الأمـين العـام عـن الحالـة في الصومـال، أن هـذا التقرير يغطي جوانـب الأزمـة الصوماليـة بأبعادهـا الأمنيـة والسياسـية والاقتصاديـة لكنـه يخلـص إلى صورة قاتمة تعتبر أن الصومال ما يزال من أخطر البيئات التي تعمل الأمم المتحدة فيها من الناحية الأمنية ويوصي بالتالي بعدم نشر بعثة لبناء السلام في الصومال. وفي حين أننا نتفق مع الأمين العام على أهمية الحفاظ على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة إلا أنه يتعين علينا في الوقت ذاته أن نجد إجابة على أسباب تـردي الحالة الأمنية في الصومـال لنتمكـن مـن المساهمة في إيجاد الحلول لها. وفي اعتقادنـا أن هـذا الجـانب أغفلـه التقرير. هـذا النـهج سيوفر الفرصة للخروج من هـذه الدائـرة المفرغـة الـتي تواجـه المجلـس، مسـتندين في ذلـك إلى الـدروس المستفادة من التجارب الناجحة للأمـم المتحـدة في بلـدان أفريقيـة أخرى بما فيها الـدول الأفريقيـة الـتي شـهدت نزاعات وحروبـا أهلية ومع ذلك كانت الأمم المتحدة قـد تمكنت في ظل مناخات أمنية شديدة الخطورة من نشر بعثات بناء سلام فيها، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في تعزيـز آفاق بناء السلام في هذه البلدان وهنا السؤال يطرح نفسه لما تستثنى الصومال من وجود بعثة سلام فيها؟ إن التوصيات الـواردة في التقريـر في تقديرنـا غـير كافيـة لمعالجـة الوضـع الصومالي. هناك حاجة ماسـة لوضع مقترحات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة تقديم المزيد من المساعدة في تسريح أفراد الميليشيات وتدريب أفراد الشرطة التـابعين للحكومة الوطنية الانتقالية وفقا لما طلبه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١ وذلك نظرا للأهمية القصوى لهذه المسألة في تحسين الأوضاع الأمنية التي نبحث عنها في الصومال وذلك يوفر للحكومة الوطنية الانتقالية الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة لها حاليا في مخيمات الجيش والشرطة.

وهنـاك حاجـة ماسـة إلى اعتمـاد نهـج شـامل إزاء الأوضـاع في الصومـال، يدعـم بنـاء السـلم والأمـن اللذيـن يعتبران مفتاح تحقيق التنمية في الصومال. ولا يعقل أن تبقى مسألة نشر بعثة الأمم المتحدة رهينة بيد عدد ضئيل من أمراء الحرب المستفيدين من الأوضاع القائمة على حساب الشعب الصومالي. ولا أعتقد أن هذا هو الهدف الذي نسعى إليه في مجلس الأمن.

ولقد مثّلت عملية عرتة التي تحدث عنها صباح اليوم في المشاورات المغلقة معالي وزير خارجيـة الصومـال وقيـام الحكومة الوطنية الانتقالية، فرصة تاريخية أجمع المجتمع الدولي على اعتبارها أنسب خيار لإحلال سلام دائم في الصومال.

إلا أن هذه الحكومة ورثت مع ذلك بلدا ممزقا تعوزه الموارد المالية وبناء البنى التحتية الضرورية لعملها. وطبيعي أن أحد شروط نجاح هذه الحكومة يتمثل في تلقيها الدعم اللازم في مواجهة مثل هذه الأوضاع. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على الملاحظات التالية التي نرجو أن يتم أخذها في الاعتبار في البيان الرئاسي الذي قد يصدر في أعقاب مناقشاتنا، أو في الخطوات اللاحقة.

أولا، تأييد المجلس لجهود الحكومة الوطنية الانتقالية في استكمال عملية المصالحة الوطنية وتوجيه إدانة قوية لأمراء الحرب الذين يواصلون عرقلة جهود السلام ويشكلون عقبة في وجه عملية المصالحة الوطنية التي تتيح انتقال الصومال من مرحلة الصراع إلى مرحلة بناء السلام.

وثانيا، التأكيد من جديد على أهمية مبادئ الحفاظ على وحدة وسيادة الصومال وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق، الأمر الذي أغفله تقرير الأمين العام في هذه المرة.

وثالثا، النظر في وضع آلية رقابة وتحقق تسهم في تفعيل عمل لجنة العقوبات المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢)، وكفالة تحقيق التقيد الصارم بحظر السلاح الذي فرضه المجلس بموجب الفصل السابع، ووقف الانتهاكات له. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بالتشجيع إزاء تصميم السفير تفروف، رئيس لجنة القرار ٧٥١ (١٩٩٢) وأعضاء اللجنة، على تفعيل عملها.

ورابعا، أشار الأمين العام في تقريره إلى نيته الشروع في تشكيل لجنة أصدقاء الصومال. إن وفدي يرحب بهذه الفكرة. وإذ يرحب بها نجد أن تشكيل مثل هذه اللجنة يجب أن يأخذ في الاعتبار ضرورة أن تكون آلية دولية إقليمية تضم المنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالأزمة الصومالية، وبما يتيح مشاركتها بشكل بناء وإيجابي في إتمام عملية المصالحة في الصومال، وتفادي التضارب في المواقف والمبادرات الإقليمية والدولية.

وفي الختام، أن عودة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بشكل خاص إلى الانخراط في عملية جادة تكرس الخطوات المتحققة في الصومال باتجاه إنهاء الصراع وبناء السلام في هذا البلد الذي دمرته النزاعات العبثية، هو السبيل لدفع الصومال خارج الحلقة المفرغة التي كرّسها نقص الأمن والإهمال اللذين تعرض لهما طيلة عقد من الزمن. هذا النهج سيبعث بالرسالة الصحيحة إلى الشعب الصومالي أولا، وإلى المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية والجهات المانحة ثانيا، لدعم عملية المصالحة الجارية حاليا، وبالتالي دعم جهود الحكومة الانتقالية، كما تقوم الجامعة العربية بدعمها.

وإننا نتطلع بهذه الرؤيا إلى مؤتمر المصالحة الوطنية المقبل في نيروبي خلال شهر نيسان/أبريل القادم والذي نأمل أن يشكل نقلة نوعية تحسم خيار السلام والأمن في هذا البلد، وتعيده إلى سابق عهده مع تعاون الدول المجاورة له مع الحكومة الانتقالية الحالية، وبالتالي تعاون الصومال مع جيرانه لإحلال السلام والأمن في الصومال وفي المنطقة مع التأكيد على سيادة ووحدة الأرض والشعب الصومالي.

وكنا قد استمعنا صباح اليوم إلى الشكوى المريرة التي يعاني منها الصومال بسبب أزمة المصرف، مصرف البركة. وهذا يرتب علينا إيجاد الحل باعتباره المصرف الوحيد والرئة الوحيدة للوضع الاقتصادي والمالي في الصومال، خاصة بعد التأكيد الذي أشار إليه معالي وزير الخارجية إلى أن الصومال والشعب الصومالي الشقيق هو شعب مسالم يمكن معالجة هذا الموضوع بكل حكمة ودراية لإعطاء الإمكانية للشعب الصومالي بالحياة والنمو ومساعدته وتقديم العون له سيما في إطار الجفاف، وهذه الكارثة الطبيعية التي تلم بالصومال والدول والمجاورة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): وأنا أيضا أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير شؤون خارجية الصومال، السيد يوسف حسن إبراهيم، وأن أشكره على المعلومات التي قدمها لنا في جلستنا السرية السابقة. ونود أيضا أن ننوّه بمبادرتكم، سيدي الرئيس، إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس.

سأقصر بياني على ثلاثة عناصر في تقرير الأمين العام، أولها دور المجتمع الدولي.

إن مشاركة المجتمع الدولي في عملية المصالحة في الصومال مهمة جدا حتى الآن. والواقع أن القيادة التي أظهرتها حكومة جيبوتي في عملية عرتة كانت أساسية لإنشاء الحكومة الانتقالية الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن مبادرة رؤساء الدول في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بقيادة الرئيس موي، رئيس كينيا، إلى عقد مؤتمر وطني للمصالحة في منتصف نيسان/أبريل، تستحق دعمنا الكامل.

إن مشاركة الزعماء الإقليميين في ذلك المؤتمر دليل على أهمية تحقيق عملية مصالحة أوسع نطاقا بالنسبة للمنطقة، من أجل ضمان زيادة الاستقرار في الصومال. ولذلك، تؤيد تلك المبادرة وتأمل أن تؤتي ثمارها.

إن السلطات الإقليمية لها بالفعل دور محدد في عملية المصالحة. ونعتقد أن هذا يجب أن ينطبق أيضا على الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويلاحظ تقرير الأمين العام أنه لا يمكن إعادة فتح مكتب سياسي في الصومال لأسباب أمنية. وتحيط علما بهذا الاعتبار، ولكننا نعتقد بأن علينا أن نبحث عن بدائل مختلفة تمنح الأمم المتحدة وجودا سياسيا أكبر على أرض الواقع، مما قد يساعد على تحسين الظروف الأمنية، في نهاية المطاف.

ومن الخيارات التي تستطيع دراستها تدعيم دور مجلس الأمن. وأعني هنا تقديم إحاطات إعلامية للمجلس، بانتظام أكبر، عن الحالة على أرض الواقع. ويمكن أن ينشئ المجلس أيضا آليات للرصد، من أجل رصد انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. ويمكن أن تتمثل مبادرة أخرى في تشجيع استحداث شبكة للمعلومات، من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ البرامج الإنسانية، من أجل توفير معلومات أكثر وأفضل، والحصول بالتالي على صورة أفضل وأدق لما يجري على أرض الواقع.

والعنصر الثاني متصل بالحظر المفروض على توريد الأسلحة. ونرى أن المعلومات التي وردت إلينا عن عدد الأسلحة الصغيرة التي يستمر تداولها في جميع أنحاء البلد مثيرة للقلق. فهذا الاتجار دليل على استمرار انتهاكات الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة بالقرار ٧٣٣ (١٩٩٢). ويلزم أيضا، بشكل واضح، إنشاء آلية لرصد هذه الجزاءات، حيث أن الانتهاكات يستمر حدوثها بسبب غياب المتابعة التفصيلية.

إن البيان الرئاسي المتعلق بالأسلحة الصغيرة الصادر عن المجلس في ٣١ آب/أغسطس الماضي، برئاسة كولومبيا، يلاحظ ضرورة تعزيز فعالية عمليات الحظر المفروض على توريد الأسلحة عن طريق إنشاء آليات محددة للرصد. ويثير البيان أيضا نقطة وجوب تشجيع التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية من أجل الوصول إلى تطبيق أفضل لعمليات حظر توريد الأسلحة.

ونرى أن لجنة جزاءات الصومال التي يرأسها سفير بلغاريا عليها أن تبادر بهذه العملية لضمان امتثال جميع الدول للأحكام المحددة من المجلس. وأود أن أؤكد للسفير تفروف تعاون وفدي الكامل في هذا الصدد.

وفي البيان الرئاسي نفسه، يطلب إلى الأمين العام أن يُدرج في تقاريره تقييمات تحليلية عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والواقع المحزن أن الصراعات يؤججها الاتجار بالأسلحة الصغيرة، وتدخل البلدان المجاورة، ولا مبالاة البلدان المصدرة للأسلحة بالجهة التي تتجه إليها منتجاتها. ولذلك نشدد على أن يتناول التقرير القادم للأمين العام بمزيد من العمق، هذه المسألة من حيث تأثيرها على الصومال.

ويتصل العنصر الثالث بالكفاح ضد الإرهاب، فهذا الكفاح يجري على الصعيد الدولي ويتطلب التزام جميع الدول. وقد أبلغتنا الحكومة الوطنية الانتقالية بأنها قد اتخذت مجموعة من التدابير تنفيذا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وطلبت من المجتمع الدولي تقديم المساعدة حتى تتمكن من إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لضمان الامتثال التام لذلك القرار. ونرى وجوب الاهتمام بهذا النداء، لتفادي استخدام الصومال، لعدم وجود التعاون، كملجأ للإرهابيين.

لقد بدت آثار الكفاح ضد الإرهاب بالفعل في الصومال. فإغلاق مجموعة شركات البركة أدى إلى انخفاض في دخل الأسر، مما زاد من صعوبة تنفيذ بعض البرامج. ومن المستصوب إنشاء نظم تتسم بالشفافية لتحويل الأموال، حتى يستطيع الصوماليون الاستفادة من النظم الشرعية غير المتصلة بالشبكات التي تمول الإرهاب. وفي هذا السياق، نؤيد المبادرات التي يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذها في ذلك البلد.

ختاما، أود أن أكرر تأكيد التزام المجتمع الدولي ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، بالعمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ومنع عودة الفوضى التي سادت البلد سنوات عديدة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود، في البداية، أن أرحب بوزير خارجية الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال، السيد يوسف حسن إبراهيم، في جلسة اليوم. وأود أيضا أن أهنئ ممثل الأمين العام المعين حديثا، السيد طبمان، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال.

ووفقا للقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة وزراء الخارجية المعنية بالصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، سيعقد مؤتمر المصالحة الوطنية للصومال في نيسان/أبريل، في نيروبي، وستقوم البلدان المجاورة الثلاثة، بصورة مشتركة، وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالأعمال التحضيرية للمؤتمر.

ونرحب بالتطورات المشجعة التي حدثت في عملية السلام في الصومال، ونؤيد هذه التطورات. واسمحوا لي أن أوضح أن مسؤولية المصالحة الوطنية والسلام في الصومال تقع على عاتق الأطراف الصومالية ذاتها، في نهاية الأمر. فبدون مشاركة جميع الأطراف الصومالية ودعمها ستظل أفضل مبادرة للسلام حبرا على ورق - أي عملية وضع استراتيجيات مجردة غير متصلة بالواقع.

ونؤيد رأي الأمين العام بأن قادة الصومال هم وحدهم القادرون على وضع حد لمعاناة شعبهم وهم وحدهم القادرون على أن يقرروا التفاوض لإنهاء الصراع. ولذلك نحث الأطراف الصومالية، من أجل المصالحة العليا للوطن، على إبداء ما يلزم من حسن النوايا، وحضور مؤتمر نيروبي في نيسان/أبريل دون وضع شروط مسبقة من أي نوع، والسعي عن طريق الحوار والتفاوض إلى حل المشاكل التي لا يمكن حسمها بالقوة.

وكما أوضح تقرير الأمين العام ستتطلب عملية السلام في الصومال الإرادة السياسية من جانب القادة السياسيين الصوماليين بالإضافة إلى التشجيع والدعم المطردين من جانب البلدان المجاورة للصومال مباشرة ومن المجتمع الدولي الأوسع، وكذلك مزيدا من وحدة الهدف في غايات المجتمع الدولي ومن التنسيق في مبادراته. فهذا هو الأسلوب الوحيد للمساهمة في إنشاء حكومة عريضة القاعدة وشاملة للجميع، على أساس بقاء سيادة الصومال ووحدته الإقليمية.

وإننا نقدّر القدر الهائل من أعمال الإغاثة الإنسانية الذي قامت به منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في ظروف قاسية جدا على الأرض. وإننا ندعو الفئات الصومالية إلى كفالة حرية الحركة والأمن والسلامة للموظفين في مجال المساعدة الإنسانية وتزويدهم بالمرافق الضرورية.

ويمكن أن يؤدي التنفيذ الفعّال لحظر الأسلحة المفروض على الصومال دورا حفازا إيجابيا في عملية السلام. ونأمل في أن ينعكس قريبا اتجاه الحالة التي طال أمدها للتنفيذ غير الفعال للجزاءات. وسنواصل دعم عمل لجنة الجزاءات، ونأمل بأن تتعاون البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية بشكل نشيط معها.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أودّ أن أرحب بحرارة في هذا المجلس بوزير خارجية الصومال، السيد يوسف حسن إبراهيم. وأود أيضا أن أشكره على المعلومات التي زودنا بها أثناء الجلسة السرية. وأرجو أن تكونوا مطمئنين، يا معالي الوزير، بأنها كانت مفيدة لنا جدا.

وتستحق الحكومة الوطنية الانتقالية، التي انبثقت عن عملية عرتة كل دعم. وقد ذكر الأمين العام أنها تمثل الخيار الفعّال الوحيد. وهي أيضا أفضل ضمان لوحدة الصومال وسلامة أراضيه - وهي الوحدة وسلامة الأراضي اللتان يشير المجلس إلى ارتباطه بهما باستمرار. وينبغي أن تمنح الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء فرح كل فرصة ممكنة. وينبغي لنا أن نستجيب لعروض التعاون التي قدمتها هذه الحكومة في مجال الكفاح ضد الإرهاب.

سيدلي الممثل الدائم لإسبانيا باسم الاتحاد الأوربي ببيان في وقت لاحق من هذه الجلسة. وتود فرنسا أن تعرب عن تأييدها الكامل لهذا البيان. ولذلك، فإنني سأقتصر في بياني على بضعة تعليقات موجزة.

لقد انشغل مجلس الأمن بالحالة في الصومال للمرة الأولى في بداية عام ١٩٩٢، قبل ١٠ سنوات. وقد كرس قدرا كبيرا من النشاط للأزمة الصومالية. واتّخذ بشأن المسألة ما يقارب من ٢٠ قرارا. وقد أتاحت هذه القرارات انتشار عمليتين من عمليات حفظ السلام، بكلفة بلغت نحو بليوني دولار، وقوة متعددة الجنسيات قوامها ٣٧٠٠٠ رجل.

ليست هذه اللحظة مناسبة للاستسلام. وإن فرنسا تشاطر الأمين العام تفاؤله الحذر. وقد فتحت الدورة التاسعة لقمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فرصا جديدة. ويجب أن يعمل مؤتمر المصالحة الوطنية، المقرر عقده في النصف الثاني من نيسان/أبريل، في نيروبي، على تأكيد هذه الفرص، لكن بشرط أن تشارك الحكومة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية فيه بدون شروط مسبقة وأن تبدي جميع الدول في المنطقة حسن نيتها. هذه هي إحدى الرسائل التي ينبغي للمجلس أن يرسلها.

في السياق الجديد لما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، من الضروري مساعدة الصومال على منعه من أن يصبح أفغانستان جديدة. ويجب القيام بذلك بالتعاون مع

الصومـاليين. وينبغـي تحقيـق ذلـك بتقييـد نطـاق العواقـب الإنسـانية السـلبية. ولا يسعنا إلا أن نؤكـد مـن وجهـة النظـر هذه العواقب الخطيرة جدا لتجميد أصول البركات. وينبغي أن تحظى الصيغة التي قدمتها السلطات الصومالية لرفع تجميد الأصول المجمدة بالقبول.

ماذا يمكن للمجلس أن يفعل؟ لقد طُرحت في تقرير الأمين العام عدّة طرق ممتازة للعمـل. ولقـد كـان لبعثـات المساعي الحميدة التي قام بها محمد سحنون بالتـأكيد تأثير مفيد جدا على الخرطوم، بشكل خـاص. ومـن الضـروري متابعتها وتكثيفـها. وستؤدي إلى أن تكمـل العمـل اليومـي الذي يضطلع به ممثل الأمين العـام الجديـد، السـيد ونسـتن تبمان إكمالا مفيدا.

إن إنشـاء مجموعتـين مـن الأصدقـاء، في نـيروبي ونيويورك، يمضي أيضا في الاتجاه الصحيح. وستهتم فرنسا بالمشاركة فيهما، إلى جانب البلدان الأخرى المؤيدة التسوية والقادرة على المساهمة في حشد المجتمع الدولي.

ما هو الأمر الآخر الذي يمكن القيام به؟ من المهم أولا أن يكرر المجلس تـأكيد ارتباطـه بشـكل واضـح ببعـض المبادئ. وتؤيد فرنسا بدون تحفظ إعداد بيان رئاسي يمكن أن يعتمد هذا الأسبوع.

وعلاوة علـى ذلـك، تقـوم لجنـة الجـزاءات برئاسـة رئيسها الجديد، سفير بلغاريا، بالنظر في وسائل جعل الحظر على الأسلحة، الذي تقرر عام ١٩٩٢ فعّالا. ولن أخوض في تفاصيل هـذه الوسائل، إلا أن هنـاك مخاطر بالغة ينطـوي عليها الوضع بالنسبة لبلد عرف بنشر الأسلحة. وسـيكون نزع السلاح وبرامج إعادة الإدماج والتسريح مما لا غنى عنه أيضا.

أخيرا، ينبغي للمجلس أن يظل على استعداد لاتخاذ خطوات حاسمة. وتؤيد فرنسـا إيفـاد بعثـة لبنـاء السـلام في الصومـال حالما تسـمح الأحـوال الأمنيـة بإيفادهـا. ومـن سـوء الحظ أن البعثة المشتركة بين الوكالات التي قامت بزيارة عدة مناطق صومالية في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، لم تتوصـل إلى نتيجـة بهـذا المعـنى. لكـن مـن الضـــروري أن يستمر تقييم الأمن في مقديشيو، بشكل خاص، بانتظام على أمل أن يعطى الضوء الأخضر قريبا لعـودة الأمـم المتحـدة، خصوصا إلى العاصمة.

السيد بوكري (موريشيوس) (تكلـم بالانكليزيـة): اسمحـوا لي أولا أن أشـكركم، سيدي، لعقـد هـذه الجلسـة العلنية لمناقشة تقرير الأمين العـام عـن الحالـة في الصومـال. وأود أن أغتنـم هـذه الفرصة لأرحـب بوجـود معـالي السـيد يوسـف حسـن إبراهيـم، وزير الخارجية، معنا وأشكره على البيان الشامل الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم.

منـذ أن ناقشـنا الحالـة في الصومـال في هـذا المجلس في تشرين الأول/أكتوبـر المـاضي، جـرى عـدد مـن التطـورات المهمـة فيمـا يتعلـق بالصومـال – أولا وقبـل كـل شـيء، تعيين رئيس وزراء جديد، دولـة السـيد حسـن أبشـير فـرح، الـذي نـود أن نعرب لـه عـن أطيـب تمنياتنـا بالنجـاح. وكـان هنـاك أيضا تغيير على مستوى ممثل الأمـين العـام، بحلـول السـيد ونستن تبمان محل السيد ديفيد ستيفن. وأود أن أغتنـم هـذه الفرصة للإعـراب للسيد ستيفن عـن التقدير لمـا قـام بـه مـن عمل مهم جدا على مـدى السـنوات الأربـع الماضيـة في دعـم عمليـة المصالحـة الوطنيـة في الصومـال. ونعـرف أن مهمتـه لم تكن سهلة. ونحن نرحب بالسيد تبمان في وظيفته الجديدة بوصفه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام ونعرب له عن دعمنا الكامل في مهمته الجديدة.

ولقـد قـالت موريشـيوس مـرارا وتكـرارا إن عمليـة عرتة لا تزال تمثل الإطار الفعال الوحيد الذي يمكن أن يجلب الأمل إلى الشعب الصومـالي ويحقـق السـلام والاسـتقرار في

الصومال في نهاية المطاف. لهذا فإن من المهم أن تظل جهودنا مركزة على متابعة عملية عرتة حتى إكمالها.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما نظرنا في الحالة في الصومال، ذكر وفد موريشيوس أن التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان البلد والحكومة الوطنية الانتقالية يتمثلان في المصالحة الوطنية على الجبهة السياسية وصون سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته. ونحن نرحب بهذا الخصوص بالبيان الذي أصدرته الحكومة الوطنية الانتقالية فيما يتعلق بجعل عملية المصالحة أولوية قصوى خلال المحادثات التي جرت مع زعماء الفئات والإدارات الإقليمية.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، طرح عدد من المبادرات الإقليمية الهامة من أجل دفع عملية المصالحة إلى الأمام ونحن بحاجة إلى تشجيع هذه المبادرات بقدر ما نستطيع.

وتمثلت إحدى المبادرات الهامة في اجتماع المصالحة الذي عقده الرئيس موي، رئيس جمهورية كينيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي وتم فيه التوقيع على عدة اتفاقات بين الحكومة الوطنية المؤقتة وزعماء الفصائل الذين حضروا الاجتماع. وقد توجت تلك الجهود بقرار الحكومة الوطنية الانتقالية تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة شاملة لجميع الفصائل. وهو دليل واضح على جدية الحكومة في نيتها مد يدها إلى زعماء الفصائل الذين ظلوا بمنأى عن عملية عرتة حتى الآن. كما يبين أن هناك أملا في عملية السلام في الصومال - وخاصة عندما تكون بلدان المنطقة عازمة على المساعدة في جهود المصالحة.

إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بإعادة إنشاء لجنة أصدقاء الصومال. ونعتقد أن هذه المجموعة يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تعزيز أهداف مؤتمر عرتة - وهي الأهداف التي كرر مجلس الأمن التأكيد عليها مرارا وتكرارا. ولذلك فمن المحتم أن يشاطر أعضاء هذه المجموعة التي ستشكل في كل من نيروبي ونيويورك، المجلس في رؤيته هذه. وينبغي أن يلتزموا التزاما حقيقيا بمساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية بتعزيز عملية المصالحة. وموريشيوس على استعداد للاشتراك في هذه المجموعة.

ونرحب أيضا بالمبادرات السياسية الإقليمية التي طرحتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الهيئة) لمساعدة العملية السياسية في الصومال. والواقع أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تقوم بدور حيوي في تعزيز المصالحة الوطنية في الصومال. وقد بدا ذلك واضحا في مؤتمر القمة التاسع للهيئة، الذي أولى اهتماما واجبا لهذا الموضوع. ويرحب وفدي بقرار القمة بعقد مؤتمر المصالحة الصومالية في نيروبي في الشهر المقبل. ومن المهم للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يبعثا، في هذه المرحلة، برسالة دعم قوية، وأن يساعدا بكل الطرق، على عقد المؤتمر.

يرسم تقرير الأمين العام صورة قاتمة للحالة الإنسانية في الصومال. فحالة الأمن الغذائي في غيدو محفوفة بالمخاطر. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لمنع حدوث كارثة إنسانية في الصومال. وإننا ندعو البلدان المانحة إلى أن تسهم في نداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المتعلق بالصومال.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في الصومال، فقد أحطنا علما بالنتائج التي توصلت إليها بعثة تقييم الحالة الأمنية المشتركة بين الوكالات. ويبين التقرير أن الصومال لا يزال من أخطر البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة، الأمر الذي يحول بين الأمين العام والبدء في برنامج بناء السلام الطويل المدى في الصومال الذي طال انتظاره. ومن الواضح أن البيئة غير الآمنة نتجت عن تصرفات أمراء الحروب ورفضهم التعاون مع الحكومة الوطنية الانتقالية. ومن غير المقبول أن

تظل الأمم المتحدة رهينة لدى أمراء الحروب هؤلاء، الذين لا يلتزمون إلا بنشر العنف وتقويض جميع جهود المصالحة.

إن تصلب موقف أمراء الحروب يتسبب في استفحال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصومال وسهولة الحصول عليها. ولذلك فمن الأهمية بمكان تحديد الذين يشاركون في تسليح مختلف جماعات الميليشيا في الصومال، واتخاذ إجراءات ضدهم. ومن الواضح أن حظر الأسلحة الذي فرض على الصومال بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) يجري انتهاكه. ومن غير الجائز أنه في الوقت الذي يسعى مجلس الأمن فيه جاهدا لإحلال السلم والاستقرار في الصومال، ما زالت بعض العناصر المجردة من الضمائر تتصرف على العكس تماما بتسليمها لأمراء الحروب.

إننا نشعر بالامتنان للسفير تفروف، سفير بلغاريا لتنشيطه أعمال لجنة الجزاءات المتعلقة بالصومال. ونرى أن هناك حاجة ماسة لتشديد حظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد.

وعلينا أن نسأل أنفسنا عندما نناقش الحالة في الصومال مرة أخرى اليوم في المجلس، ما الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله أكثر مما فعلت لمساعدة ذلك البلد، الذي عانى منذ ما يزيد على عقد من الزمن من الفوضى والتسيب؟ إن لدينا الآن عملية يبدو أنها تسير على الطريق الصحيح وحكومة وطنية انتقالية تظهر التزامها بإحلال السلام والنظام في البلد. وقد قال رئيس الوزراء السابق السيد غلايض، في بيانه أمام المجلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي:

> ”في كل مناقشاتنا مع المانحين ومع الأمم المتحدة نقول دائما إن أفضل طريقة لمساعدتنا هي مساعدتنا على إنشاء قوات الشرطة والأمن“.
> (S/PV.4392 (Resumption 1)، صفحة ٢٣)

وهذا هو على وجه الدقة ما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به لمساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية على صون الأمن في مقديشو وغيرها من الأماكن، وإننا نحث مختلف وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة على زيادة جهودها لتدريب وتجهيز قوات الأمن التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية. إن ما يسمى بقوات الشرطة في مقديشو تعيش في خيام ولا تحصل على رواتب. وقد تبعث مساعدتها برسالة قوية إلى شعب الصومال مفادها أن المجتمع الدولي مهتم بمحنته، وبرسالة إلى أمراء الحروب مفادها أن من مصلحتهم إلقاء سلاحهم والانضمام إلى عملية السلام.

إننا في الختام، نؤيد تماما أيضا المشاريع التي يبحثها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونأمل أن يشير التقرير المقبل للأمين العام عن الصومال إلى عدد أفراد الشرطة الذين دربوا وعدد أفراد الميليشيات الذين شملهم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

السيد امبايو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكرك، سيدي الرئيس، على مبادرتك بتنظيم مناقشة علنية في مجلس الأمن عن الحالة في الصومال. وأود، مثل من سبقني من المتكلمين، أن أرحب بمعالي السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال. كما نود أن نشكره على المعلومات المفصلة التي زودنا بها في الجلسة السرية التي عقدت صباح اليوم عن الحالة في بلده والجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز السلم والمصالحة الوطنية في الصومال.

إن الحالة في الصومال تشكل سببا أساسيا لشعور المجتمع الدولي بالقلق منذ سنوات عديدة. فهو بلد قسمته الحرب ومزقته إربا ودمرته وخربته. وفي ضوء هذه الخلفية، فإننا نرحب بحرارة بأحدث تقرير للأمين العام؛ وتعطي

المعلومات الواردة فيه أسبابا لتجدد الأمل. ولا بد لنا من الاستفادة من هذه الإشارات الإيجابية.

وترى الكاميرون أن المجلس يتعين عليه في نهاية هذه الجلسة أن يشدد على أهمية خمس نقاط. أولها، ضرورة الحفاظ على الحوار الوطني وتعزيزه بين جميع الفصائل الصومالية. والثانية، ضرورة تكثيف عملية المصالحة الوطنية حتى يمكن التشجيع على إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة ممثلة للجميع، وتحافظ في نفس الوقت على سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته. والثالثة، ضرورة اتخاذ خطوات محددة من أجل الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي واستعادة السلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد. ويتطلب ذلك زيادة تعبئة الموارد المالية حتى يمكن الحصول على مبلغ الـ ٨٣,٦ مليون دولار المطلوب في أحدث نداء موحد مشترك بين الوكالات لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ويتعين أيضا تقديم دعم مادي ومالي للأنشطة الواعدة للغاية التي تبذلها في الميدان منظمة الصحة العالمية وهيئة أطباء بلا حدود. رابعا، ثمة مساعدة إضافية ستكون لازمة لخطة الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. خامسا، ينبغي تعزيز الأنشطة الرامية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي بغية توطيد السلام، مع التركيز بصفة خاصة على مكافحة الأمية، وضمان الاحترام لحكم القانون، وإزالة الألغام، وتسريح الميليشيات وإدماج أعضاء الميليشيات السابقين في المجتمع، وضمان احترام حقوق الإنسان.

ولكي تنجح عملية الإنعاش والإعمار في الصومال، يجب أن يبدي إخواننا الصوماليون روحا من التسامح والوطنية والحوار، وأن يقبلوا الدخول في مفاوضات بهدف تحقيق الوفاق الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد بلدي المبادرة التي تضطلع بها البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للجمع بين الفصائل كافة في مؤتمر وطني للمصالحة خلال النصف الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويحدونا الأمل أن تشارك جميع الفصائل بفعالية في هذا المؤتمر.

وتؤيد الكاميرون أيضا مبادرة الأمين العام بتشكيل لجنة لأصدقاء الصومال في كل من نيروبي ونيويورك. ويجب رغم ذلك أن يراعي أعضاء المجموعتين مدى تعقيد المسألة والحساسيات التي يعرب عنها أبناء هذه المنطقة دون الإقليمية.

أخيرا، أود أن أهنئ السيد تابمان، الممثل الجديد للأمين العام. وأن أرجو له التوفيق في مهمته الجديدة والنبيلة المتمثلة في إحلال السلام والمصالحة الصادقة في الصومال.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة العلنية بشأن الصومال اليوم.

وينضم وفدي إلى الآخرين في الترحيب الحار بالوزير يوسف حسن إبراهيم، وزير الشؤون الخارجية في الصومال، الذي سادت اجتماع المجلس معه روح بناءة جدا في جلسة سرية في وقت سابق صباح اليوم.

لقد كان من أولويات أيرلندا منذ انضمامها لعضوية مجلس الأمن توجيه اهتمام المجلس للحالة في الصومال. لذلك فإن من دواعي سرورنا أن نرى أعضاء المجلس والأمم المتحدة الأوسع نطاقا يركزون اليوم على هذه المسألة في هذه الجلسة المفتوحة.

وسوف يتكلم الممثل الدائم لإسبانيا بعد قليل نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد أيرلندا بيانه بطبيعة الحال تأييدا تاما.

وأود أن أوجه الشكر للأمين العام على تقريره المعروض علينا اليوم. وأريد أن أعرب عن تقديري الحار

للممثل السابق للأمين العام، السيد ديفيد ستيفن، لما أبداه من التزام إزاء شعب الصومال وما بذله من جهود لا تعرف الكلل في منصب لابد وأنه من أشق المناصب في منظومة الأمم المتحدة. كما أود أن أرجو للسيد وينستون تابمان، الممثل الجديد للأمين العام، كل توفيق وهو يتسلم مقاليد منصبه.

لقد قال الممثل السابق للأمين العام، السيد ستيفن، في تشرين الأول/أكتوبر، إن شعب الصومال متأهب للسلام. ونرى اليوم في تقرير الأمين العام أن رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يخلصون إلى أن الصوماليين قد ملّوا الصراع والفرقة. وكان من الصواب دائما أنه يجب أن يصدر الزخم اللازم لتحقيق السلام عن أبناء الصومال أنفسهم. ومن الواضح الآن أن أبناء الصومال قد بدأوا عملية لن تكون يسيرة للتحرك صوب المصالحة السلمية. ولا يقل عن ذلك وضوحا أن المجتمع الدولي على اتساعه يجب أن يدعم جهودهم المبذولة للبناء على الخطوات الأولى التي اتخذت على استحياء في عرتة. ويعرب وفدي لهذا السبب عن ترحيبه باقتراح الأمين العام تشكيل لجنة لأصدقاء الصومال في نيويورك وفي نيروبي.

ونرى من المطمئن بصفة خاصة أن هناك الآن اتفاقا على نهج إقليمي موحد، يعد ببدايات قوية لأمل جديد للصومال. وتؤيد أيرلندا بشدة مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المتفق عليها على صعيد رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية منذ بداية العام. ومع أنه لا يمكن في الحقيقة إنهاء معاناة شعب الصومال إلا بأيدي قادته، فإن من الإنصاف كذلك القول إنه لن يتسنى ذلك دون أن يأخذ جيرانه بنهج منسق بناء. ونحن نشجع جميع الدول، وخاصة دول المنطقة، على مواصلة الإسهام بهذه الروح الإيجابية في تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال. فلن يقتصر الكسب في هذا الصدد على شعب الصومال، بل سينعكس على الاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي الأوسع نطاقا.

وسيتيح مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المقرر عقده في غضون أسابيع قليلة فرصة تاريخية للأطراف الصومالية، لجميع الأطراف الصومالية، للبدء أخيرا في أن تضع فوق جميع الصراعات من أجل السلطة والدوافع الحزبية مصالح سكان الصومال، أولئك الضحايا الأبرياء لسنين من الصراعات والانقسامات من أجل السلطة العمياء. ونشجع جميع الأطراف الصومالية بقوة على المشاركة في هذا المؤتمر، والمشاركة دون شروط مسبقة، بروح من التوافق والتعاون، حتى تكمل العملية التي بدأتها في عرتة.

وفي الوقت ذاته، نهيب بجميع الأطراف أن تواصل التركيز على تحقيق المصالحة على الصعيد المحلي كذلك. ويرحب وفدي بصفة خاصة بالتزام الأمين العام ومستشاره الخاص محمد سحنون بمد يد المساعدة إلى بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر قمتها التاسع. وسوف تؤيد أيرلندا بقوة قيام الأمم المتحدة بدور في هذا المجال.

يظهر تقرير الأمين العام بجلاء أن مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عاكفة بنشاط على تعزيز السلام والمصالحة من خلال برامج متنوعة في الصومال، تسهم، كما يقول الأمين العام، في أهداف الأمم المتحدة الشاملة لبناء السلام. ونرى من الأمور المطمئنة الإحاطة الإعلامية التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف في شهر شباط/فبراير لدى عرض النداء الموحد، والتي جاء فيها أن ١٥٠ من موظفي الأمم المتحدة تقريباً يعملون على أرض الواقع في الصومال في أي يوم من الأيام.

والنتائج التي تمخضت عنها بعثة التقييم الأمني المشتركة بين الوكالات مؤخرا في الصومال واضحة، ونوافق

بطبيعة الحال على ألا تعيد الأمم المتحدة في الوقت الحاضر فتح مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. كما يحدونا الأمل، ولدينا الثقة، في الإبقاء على هذه المسألة قيد النظر. وفي الوقت ذاته، لا بد من أن نستطلع ما يمكن للمجتمع الدولي عمله في نطاق هذه القيود لمساعدة شعب الصومال، الذي ناضل طيلة ما يزيد على عقد من الزمان، بمعزل إلى حد كبير عن الدعم المتاح لسكان البلدان الأخرى التي تكابد الأزمات.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية واضحة لا لبس فيها تجاه شعب الصومال، تضطرنا للتطلع إلى ما وراء القيود التي تفرضها الحالة الأمنية الراهنة وإمعان الفكر والتقدم بأفكار عما يمكن القيام به في نطاق القيود الموجودة للمساعدة في تهيئة ظروف يتسنى فيها للأمم المتحدة أن تشترك على نحو أكمل في الصومال. وخلاصة القول إن تلك المسؤولية تقع على عاتقنا نحن أيضا في المجلس. وليس التزام الصمت أو التقاعس عن اتخاذ الإجراء اللازم من بين الخيارات المطروحة.

وأمامنا البيان الرئاسي الذي اعتمدناه في تشرين الأول/أكتوبر، والذي يدعو لتقديم مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزيد مساعدتها في تسريح أعضاء المليشيات وتدريب أفراد الشرطة التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية. ونرى من الملائم أن ننظر في هذه المقترحات، وفي أية وسيلة يمكننا بها المساعدة على تهيئة ظروف أفضل على أرض الواقع.

وينبغي لنا أيضاً أن ننظر الآن في كيفية زيادة تفعيل الحظر المفروض على إرسال الأسلحة للصومال. فالتقارير عن التحضيرات لشن هجوم كبير، على النحو الوارد في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام، مثيرة للقلق البالغ، بما أن من الواضح أن التطورات المذكورة ستشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). وقد أكد المجلس في البيان الرئاسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي أنه:

”يتعين على جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، ألا تتدخل في الشؤون الداخلية للصومال؛ إذ أن هذا التدخل يمكن أن يعرض للخطر سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته“. (S/PRST/2001/3، الصفحة ٢).

وشدد المجلس كذلك على أنه ”ينبغي ألا تستخدم أراضي الصومال لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية“. (المرجع نفسه) ونرى أن الحالة الأمنية في الصومال ستتحسن إذا احترمت هذه المبادئ.

ونؤيد بقوة تشديد تطبيق نظام الجزاءات. وقد يتمثل أحد الخيارات في إنشاء آلية مناسبة لعمل ذلك، بما أن من الواضح أن النظام القائم الآن لم ينفذ طيلة عشر سنوات.

وترحب أيرلندا بقيام الحكومة الوطنية الانتقالية بإنشاء قوة عمل لمكافحة الإرهاب، ونحث على ضمان فعاليتها وأدائها أعمالها على وجه الاستعجال.

ويشير تقرير الأمين العام إلى حالة إنسانية تنذر بالخطر في هذا البلد. وتواصل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية الاضطلاع بأعمال هامة لإنقاذ الحياة في مواجهة عقبات كثيرا ما تكون خطيرة. وإذ تشمل هذه العقبات نوعا من الملل من جانب الجهات المانحة الدولية، فنحن نحث المانحين بقوة على التجاوب بسخاء مع النداء المشترك بين الوكالات.

ويلاحظ وفدي بعناية تعليقات الوزير صباح اليوم على آثار تجميد حسابات مجموعة البركة. ويأمل وفدي أيضا أن يتم بسرعة إيجاد حل مرض، مما يساعد على تخفيف المعاناة غير الضرورية.

لا يوجد شيء اسمه مجتمع منهار. قد تكون هناك مؤسسات دولة منهارة، وقد يكون هناك ضعف في الحكم، ولكن المجتمع واحتياجات الناس تسمو فوق التعاريف القانونية الأضيق. إن سكان الصومال في حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. والشركاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يحتاجون إلى دعمنا. وسكان المنطقة في حاجة إلى مشاركتنا. وعلينا نحن في المجلس واجب تقديم هذا الدعم.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أولا أن يشكركم، سيدي، على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة المفتوحة عن الصومال، والتي تأتي بعد بضعة أيام فقط من الجلسة المعنية بالصراع الإثيوبي – الإريتري. ولقد كانت هذه المبادرة أبلغ دليل على الاهتمام الذي يوليه المجلس، من خلال رئاستكم، للحل السلمي للصراعات في أفريقيا. كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على غزارة التفاصيل والمضمون المفيد للغاية لتقريره الأخير عن الحالة في الصومال.

ونرحب بتعيين السيد ونستون تابمان ممثلا للأمين العام للصومال، ونؤكد له على تعاوننا. كما نود أن نرحب بحضور السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير خارجية الصومال، وأن نشكره على تقريره المفيد الذي أفادنا به أثناء جلستنا المغلقة.

إن الأزمة الخطيرة التي ظلت تؤثر على الصومال منذ عقد ما زالت قضية ذات أهمية كبرى. ولقد مُهد الطريق أمام المصالحة الوطنية. وعملية سلام عرتة لعام ٢٠٠٠، التي دعمت المصالحة بين قطاعات من المجتمع الصومالي وأفضت إلى إنشاء مؤسسات انتقالية، ولدت أملا في هذا المضمار. ويرى وفدي أن هذه العملية، التي اعترف بها المجتمع الدولي بوصفها الأساس الوحيد القابل للتطبيق لحل دائم وشامل للأزمة يجب أن تنفذ، تنفيذاً كاملاً.

وفي هذا الصدد، نرى ضرورة ملحة وحتمية في أن تكون جميع الأطراف والجماعات والفصائل السياسية جزءا من العملية الحالية. وهذا أحد الشروط الضرورية لاستعادة السلام الدائم. ولا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الثقة بدون المشاركة الفعالة من جميع الانتماءات الاجتماعية – السياسية في البلد.

ونحن نرحب بقرار مؤتمر القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعقد مؤتمر للمصالحة يشمل مشاركة جميع الجهات الصومالية السياسية الفاعلة في نيروبي في نيسان/أبريل. ونأمل أن يقوم كل من لديهم تأثير على الجهات المختلفة الفاعلة باستخدام هذا التأثير لضمان مشاركتها الفعالة.

لا شك أن النتائج التي تم تحقيقها تبعث على السخرية مقارنة بالمعاناة التي تكبدها الشعب الصومالي منذ عام ١٩٩١. وهناك في الحقيقة تحديات عديدة تحتاج إلى مواجهتها، من بينها المشاكل الإنسانية والأمنية. ولهذا من الضروري تشديد حظر الأسلحة بغية وضع حد لانتشارها. ولابد أيضا من تنفيذ برنامج للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بالشواغل الإنسانية، يراود وفدي القلق إزاء الوضع الخطير لحالات نقص الأغذية ويناشد المجتمع الدولي أن يحشد الموارد لتخفيف معاناة هذا الشعب.

من المفهوم أنها مسؤولية الصوماليين أنفسهم أولا وقبل كل شيء أن يُظهروا حكمتهم فيضعوا أخيرا حدا للصراع المميت بين الأخوة، الذي استمر زمنا طويلا جدا. ولكن يصح القول أيضا إنه يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر الزخم لمواصلة الجهود التي تُبذل في هذا البلد منذ عام ١٩٩٢. ولهذا مازال وفدي يرى أن للأمم المتحدة دورا في إنعاش الصومال، مع أخذ أمن موظفيها في الاعتبار، وهذا

غني عن البيان. ويرى وفدي أنه لا غنى عن نشر بعثة لبناء السلام في الصومال في ظل الإطار الدولي الحالي.

أخيرا، يؤيد وفدي فكرة إنشاء لجنة أصدقاء للأمين العام من اجل الصومال.

السيد وليمسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود الترحيب بعودة أصدقائنا الصوماليين، وزير الخارجية يوسف حسن إبراهيم والأعضاء الآخرين في الحكومة الوطنية الانتقالية، إلى مجلس الأمن. نشكرهم على بياناهم أمام المجلس صباح اليوم. ونلاحظ بعناية جهودهم من أجل الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ونقدر إسهاماهم حتى الآن في الحرب ضد الإرهاب.

والولايات المتحدة تبقى ملتزمة بالعمل مع جميع الصوماليين المتفانين في مهام مكافحة الإرهاب، بما يضمن بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية وتشجيع التنمية الاقتصادية والتغلب على تحديات الحكم طويلة الأجل.

ونشكر الأمين العام على التقرير الأخير عن الصومال ونشاطره القلق إزاء عدم إحراز تقدم في المصالحة السياسية. ومازلنا، نحن أيضا، قلقين إزاء العنف السائد في كل أرجاء الصومال. وندين على وجه الخصوص المسؤولين عن موت عامل في منظمة الأمم المتحدة للطفولة مؤخرا، وخطف مدير برنامج هذه المنظمة المقيم في مقديشو. ويدلل الحادثان مرة أخرى على المخاطر نفسها التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة كل يوم في الصومال.

ونشيد بالأمم المتحدة على جهودها المستمرة لمساعدة المدنيين المحتاجين من خلال توفير المساعدة الإنسانية وتشجيع التنمية الاقتصادية أينما كان ذلك ملائماً. ونشاطر مجلس الأمن القلق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة، التي يزيد من تفاقمها مستوى العنف، والتي تهدد بخفض عمليات المساعدة الإنسانية.

وتؤيد الولايات المتحدة توصية الأمين العام بإنشاء فريق أصدقاء للصومال في كل من نيروبي وهنا في نيويورك. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد ديفيد ستيفان، ممثل الأمين العام السابق للصومال، على عمله المتفاني الذي لم يعرف الكلل. ونرحب بالسيد ونستون طبمان، ممثل الأمين العام الجديد للصومال، ونتعهد بالعمل معه على طريق التقدم.

ونتفق تماما مع تقييم الحالة الأمنية في الصومال، على أساس توصيات بعثة مقر الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات وتوصيتها بإعادة إنشاء مكتب لبناء السلام في مقديشو هذه المرة.

يتذكر الأعضاء، أن القصد من تشكيل بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات كان ضمان إتاحة الفرصة لإدارات الأمم المتحدة المسؤولة عن توجيه العمليات في الصومال لكي تقيّم الحالة الأمنية على أرض الواقع من منظور متطلباها التشغيلية الإنسانية والسياسية. إن أولئك المسؤولين ساهموا في التقييم النهائي الوارد في التقرير. ونعتقد أن إدارات الأمم المتحدة هذه، بالتعاون مع مسؤولي الأمم المتحدة الأمنيين، هي أنسب من يصدر حكما بشأن وجود الأمم المتحدة في الصومال.

ونحن سنبقى ملتزمين بالقضاء على خطر الإرهاب في الصومال ومنع استخدام الصومال كقاعدة إرهابية. ولتحقيق ذلك، ندعو جميع الأطراف في الصومال إلى التقيد بأحكام قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وإننا نسعى أيضا للحيلولة دون أن تهدد التطورات في الصومال السلام والاستقرار في المنطقة. وقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، الذي يطالب بفرض حظر عام

وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال، لا يزال ساريا وله أهميته فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وكذلك السعي إلى السلام والمصالحة . وعلى جميع الدول التزام مستمر بتنفيذ القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) بالكامل. ونقدر روح الريادة التي أبدتها بلغاريا بعقد اجتماع للجنة التي أنشئت بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) ونحن على استعداد لمساعدة اللجنة في تطوير الاستراتيجيات التي ستسفر عن حظر ناجع للأسلحة للصومال.

ونؤيد الجهود الصومالية والإقليمية التي تستهدف تعزيز المصالحة الوطنية والتغلب على تحديات الحكم الرشيد القائمة منذ زمن بعيد والتي استغلها الإرهابيون وجعلوا الصومال قاعدة لهم. وبوجه خاص، نطالب كل الأطراف الصومالية بأن تحضر دون تحفظ أو شروط مسبقة مؤتمر المصالحة الوطنية الذي تبناه الرئيس موي، والذي سيعقد في نيسان/أبريل في كينيا - بموافقة إثيوبيا وجيبوتي وبرعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما نطالب الدول المجاورة بأن تضطلع بدور بناء في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية في الصومال ونطالبها بأن تشجع كل الأطراف الصومالية على حضور المؤتمر وأن تضع نصب أعينها هدف تعزيز الاستقرار السياسي للصومال.

ونعتقد أن الشعب الصومالي هو الذي سيسيطر على مصيره السياسي في نهاية المطاف وأن عليه أن يختار إلقاء السلاح ووضع حد لدوامة العنف التي لا تنتهي والتي تعصف بالصومال منذ عام ١٩٩١. لكننا ندرك أيضا أن على المجتمع الدولي وعلينا نحن أن نؤدي دورنا. لقد وجه المجتمع الدولي انتباهه مرة أخرى إلى الصومال، وهو على استعداد لأن يدلل على التزامه بالمساعدة في المصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية. وعلى الشعب الصومالي الآن أن ينأى بنفسه عن "أمراء الحرب"، وأن يسير وراء دولته التي تسعى للقيام بدور إيجابي، وأن يدلل على استعداده لأن يتخلص من مظاهر الفشل السابقة ويرص صفوفه في العمل من أجل صومال جديد.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين بتوجيه الشكر إلى وزير الخارجية في الصومال، السيد يوسف حسن إبراهيم، على بيانه المهم الذي اشتمل على تحليل متأن ومفصل تماما للحالة في بلده. إن هذا البيان في رأينا كان مفيدا للغاية. كما نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة.

ويوافق الوفد الروسي على التقييمات والملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام. ونود أن نعلق على ثلاثة موضوعات أساسية وردت في التقرير.

إننا نشاطر الأمين العام "تفاؤله المشوب بالحذر" فيما يتعلق بنتائج مؤتمر القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. والتفاهم العام الذي تحقق بشأن كيفية حل المشاكل الملحة للصومال على أساس توافق الآراء فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية هو مطلب أساسي هام للتنسيق بين مبادرات السلام المختلفة المطروحة. ومن شأن تنسيق الجهود بين الفصائل الصومالية في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن يحرم القوى التخريبية من أي فرصة لاستغلال الصراعات بين بلدان المنطقة دون الإقليمية والأطراف المهتمة الأخرى.

وتتمثل مهمة مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته في تعزيز النهج البناء للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتشجيع الصوماليين في توجههم للتفاعل بشكل إيجابي مع تلك المنظمة. وروسيا مستعدة لمواصلة مساندة الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية على أساس ثنائي وفي إطار جهود محفل شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ونلاحظ اعتزام الأمين العام إنشاء لجنتي أصدقاء الصومال في نيروبي ونيويورك. ونعتقد أن هياكل كهذه ينبغي أساسا أن توفر الدعم المعنوي والسياسي، والمادي كلما أمكن، للجهود الجماعية التي تبذلها البلدان أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والقوى الإيجابية في الصومال بغية الخروج من الأزمة. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تكون العضوية في لجنتي الأصدقاء مفتوحة لجميع المشاركين المهتمين، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، ممن يمكن أن يقدموا مساعدة حقيقية في ذلك العمل.

ونتفق مع الأمين العام في الاستنتاج الذي خلص إليه بأن الأوضاع الأمنية في الصومال، بما في ذلك في مقديشو، ليست مؤاتية بعد لإنشاء مكتب سياسي للأمم المتحدة هناك. ولا بد للمجلس، جنبا إلى جنب مع أعضاء أسرة الأمم المتحدة، أن يرسم طريقا واضحا لتقديم المساعدة الفعالة للشعب الصومالي حالما تتهيأ هذه الظروف.

كما ركزنا اهتمامنا على ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول مكافحة الإرهاب الدولي. ونلاحظ أن زعماء الحكومة الوطنية الانتقالية أكدوا أنهم لن يتهاونوا إزاء أي مظهر من مظاهر مثل هذا التهديد في أراضي الصومال. وفي الوقت نفسه، نفهم أن قدرات الحكومة الوطنية الانتقالية والمجموعات الصومالية الأخرى المستعدة لمكافحة التطرف محدودة. ومهمة المجتمع الدولي ومجلس الأمن، في قلب المعركة ضد الإرهاب الدولي، أن يوفرا للصوماليين المساعدة الأساسية التي يحتاجون إليها لتحييد كل المظاهر المحتملة للإرهاب. ومن المهم أن يتعاون الصوماليون أنفسهم في تلك المهمة بنشاط مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بقرار لمجلس الأمن. وينبغي لهذا التعاون، بما في ذلك التدابير المحتمل اتخاذها ضد الأشخاص الذين لهم صلة بالإرهاب الدولي، أن يتوفر له أساس راسخ في القانون الدولي. والإزالة التامة لمختلف التهديدات النابعة من أراضي الصومال ستكون مستحيلة إن لم يستعاد السلام والنظام في جميع أنحاء ذلك البلد.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكر من خلالكم وزير الخارجية في الحكومة الوطنية الانتقالية بالصومال على البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم.

سيتكلم ممثل إسبانيا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي، ووفدي، بالطبع، يؤيد كل ما سيقوله. وأود فحسب أن أدلي ببضع نقاط بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن مؤتمر نيروبي للسلام والمصالحة سيكون حاسما، لكن علينا جميعا أن نكون واقعيين بشأن ما يمكن أن يحققه هذا المؤتمر. وإن تمكنت الأطراف من حل حتى بعض خلافاتها، فسنعتبر مؤتمر نيروبي للسلام ناجحا. لكن علينا أن نعتبره الخطوة الأولى في عملية وليس خاتمة المطاف، وأن نكون واقعيين في افتراض أنه ليس من المحتمل أن يتم التوصل في نيروبي إلى اتفاق على تشكيل حكومة موسعة. وبدلا من ذلك، ينبغي أن ينصب الاهتمام في نيروبي على حل الخلافات بين الأطراف في الجنوب وإيجاد تسوية سياسية قد تتمخض عن تشكيل حكومة موسعة في الوقت المناسب. وستسهم المملكة المتحدة بـ ٠٠٠ ٢٥ جنيه استرليني في تكاليف مؤتمر نيروبي.

ومن الأهمية بمكان ألاّ تدلي الأمم المتحدة، وكذلك الهيئات الدولية الأخرى، قبل مؤتمر نيروبي بأي بيانات من شأنها أن تستبق نتائجه – على سبيل المثال، البيانات التي قد تحث على تطبيق نموذج دستوري معين في الصومال. وكما ذكرت وفود عديدة بالفعل، فإن النتيجة الثابتة الوحيدة هي النتيجة التي تتولد، ويتفق عليها، من قبل الشعب الصومالي والأطراف ذاتها.

وقد علق عدد من الوفود على مسألة إنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال. ونعتقد أن مكتبا للأمم المتحدة هناك سيكون مفيدا، وإن كنا نعتقد أيضا أن من المهم أن نحترم جميعا تقدير الأمين العام فيما يتعلق بسلامة الموظفين، وهي بوضوح الأولوية الأكثر أهمية.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء انتشار إمدادات الأسلحة الواردة إلى الصومال. والبلدان المتورطة في تجارة الأسلحة المرسلة إلى الصومال لا تنتهك قرار المجلس ٧٣٣ (١٩٩٢) فحسب ولكنها أيضا تزيد من عدم استقرار البلد، وتشجع على اللجوء إلى استعمال البندقية وتعرض للخطر الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة. ونحن كغيرنا نؤيد إعادة تنشيط حظر توريد الأسلحة.

ونشجع الأمم المتحدة أيضا، على المزيد من العمل بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والهيئات الإقليمية الأخرى، لحل المشاكل على نحو يعود بمنافع عملية على شعب الصومال. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد تشجيع الحكومة السعودية على رفع الحظر على استيراد الماشية من الصومال، وبذل محاولة جدية لمنع تدفق الأسلحة غير القانونية واتخاذ إجراءات صارمة ضد إلقاء النفايات السامة في مناطق صيد الأسماك القانونية في المياه الصومالية.

وأخيرا، إذا ما فشل مؤتمر نيروبي وزادت أعمال القتال، سيحتاج المجتمع الدولي إلى النظر في اتخاذ الإجراءات الملائمة ضد المسؤولين عن تلك الأعمال.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أشارك مَن أعربوا عن تهنئتكم، على عقدكم هذه الجلسة عن الصومال. وأود أيضا بالنيابة عن بلدي أن أشكر وزير خارجية الصومال، السيد يوسف حسن إبراهيم، على تقديم بيانه إلى المجلس بطريقة صريحة ومحددة.

وفي هذه الجلسة، نعود مرة أخرى إلى مسألة الصومال، التي ظلت مصدر قلق للأمم المتحدة ومجلس الأمن خلال أكثر من ١٠ سنوات. وأثناء هذه الفترة، لم تنجح المبادرات التي قدمت أو لم تحقق هدفها الأساسي: السلم، والتنمية، والوئام والتفاهم في البلد. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا سببا ليعفي مجلس الأمن والأمم المتحدة من مسؤولياتهما والتزاماتهما في الصومال.

والتقييم الذي اضطلعت به اللجنة الأمنية المشتركة بين الوكالات التي ذهبت إلى الصومال ليس مبشرا. وببساطة تامة، يؤكد تحليل حالة الصراع التي يعيش فيها البلد على ضرورة على أن يظل هذا الموضوع مسألة تستدعي اهتمام المجلس.

وفي الأسبوع الماضي، كرر الأمين العام المساعد إبراهيم فال، في المشاورات السرية التي أجراها المجلس، تأكيد شعور الأمين العام، الذي أعرب عنه في رسالته الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهو أنه ما دامت الظروف الأمنية لا تسمح بعودة مكتب الأمم المتحدة السياسي إلى الصومال، ينبغي أن يواصل أداء مهامه من نيروبي. وبالتالي يتعين على السيد وينستون توبمان، الذي عينه الأمين العام مؤخرا بوصفه ممثلا له لإدارة ذلك المكتب، أن يبدأ عمله من بلد آخر. وأود أن أضيف هنا بأننا نتمنى للسيد توبمان كل النجاح في المهمة الصعبة التي اختاره لها الأمين العام. ونوليه أيضا ثقتنا.

وعندما يصل السيد توبمان إلى المنطقة سيتعين عليه أن يواجه حالة في غاية التعقيد، ترى المكسيك أن أكثر الأمور إلحاحا فيها هو تركيز الجهود المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وتقديم معونة كافية إلى السكان الصوماليين، الذين يحتاجون إليها لأسباب بينة. فهؤلاء السكان يواجهون، بالإضافة إلى المشاكل العرقية والصراع المسلح بين الجماعات

المتخاصمة، ظروفا خطيرة تتمثل في سوء التغذية والأمراض الوبائية التي تقتضي عناية طبية. وهناك حاجة قبل كل شيء إلى إنعاش اقتصادي من شأنه التمكين من تحسين الرعاية الاجتماعية للسكان الصوماليين.

ويجب أن يكون توجيه اهتمامنا عاجلا وأن يشمل، بالطبع، تقييم كيفية تعزيز مختلف برامج الأمم المتحدة في الصومال، وكيف يمكننا إنشاء صندوق لدعم عملية السلام الذي قد يتحقق في ذلك البلد، وكيفية تنسيق جهود صنع السلام والعمل الإنساني. وهناك صلة وثيقة بين الظروف الأمنية في البلد والأمن الغذائي للصوماليين، وهذه أولوية يجب على الأمم المتحدة معالجتها.

والسياق الذي ينبغي الاضطلاع فيه بالأنشطة الإنسانية والأمنية هو بالتحديد سياق تحسين الأمن. ويجب علينا مواجهة ظروف انعدام الأمن السائدة والتي تسببت في انسحاب موظفي الأمم المتحدة والتي تعرض اليوم للخطر سلامة وأمن الموظفين المعينين محليا في المناطق التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بمهام هناك حاجة ماسة وعاجلة إليها.

ومن المشاكل ذات الارتباط الوثيق بالأمن مشكلة تردي الظروف الإنسانية والمتعلقة بالأمن الغذائي، وكذلك الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. ونتذكر أن هناك نظاما لجزاءات الأمم المتحدة فرضه مجلس الأمن ويشمل حظرا على توريد الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومع ذلك، ما زال الصراع مستمرا ولم يستطع نظام الجزاءات العمل بصورة فعالة. ولذا نرحب بالوفد البلغاري وندعمه بقوة في جهوده الرامية إلى إعادة هيكلة ذلك النظام.

ونلاحظ أيضا مرة أخرى تأكيد الأمين العام أن هذه إحدى أخطر البيئات التي تعمل فيها الأمم المتحدة، وبالتالي نرحب بكل الجهود التي يمكن للمنظمة أن تضطلع بها للسيطرة على الأسلحة وعلى تمويل الاتجار بالأسلحة والتعامل مع الروابط المحتملة بين هذه الجماعات الإرهابية كإحدى المهام الرئيسية للمنظمة.

وإننا ندعم الحكومة الوطنية الانتقالية ونعتقد، كما قيل في وقت سابق من هذا اليوم، أنها تمثل نقطة البداية لتحقيق السلم والمصالحة في الصومال. ونتمنى للحكومة كل النجاح في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام في البلد وإنشاء الأساس اللازم للمصالحة وظروف الحكم التي تشمل مشاركة كل الجماعات والفصائل في البلد.

ونحن ندرك كما أشار الأمين العام في تقريره، أن الحالة الأمنية في الصومال هشة للغاية وأن الحكومة الوطنية الانتقالية لا تحظى بالاعتراف الكامل في كل أرجاء الإقليم. وبالتالي نأمل أن تنجح جهود المصالحة التي تبذلها الحكومة ويشجعها المجتمع الدولي وأن تستفيد منها كل الجماعات المحلية.

نعتقد أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي والوكالات الدولية بشكل عام يجب أن تنسق جهودها لكي تكف الأطراف عن العنف للتوصل إلى مصالحة وطنية تتقبل من خلالها الفرق المختلفة الحاجة إلى تقاسم السلطة. ولذلك سنولي اهتمامنا عن كثب للتطورات والنتائج التي ستظهر والتي لها علاقة بمؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في نيسان/أبريل تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وندعو أيضا جميع الأطراف الصومالية للمشاركة في ذلك الاجتماع بروح بناءة.

ونحن على ثقة من أن قرارات المؤتمر ستكون مبنية على مبدأ احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للصومال وسوف يولد ذلك ظروفا مواتية للحكم ولتقاسم السلطة والقوة في البلاد.

ونؤيد القرار الذي اتخذ في قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مدركين أن التوافق بين الدول المجاورة

للصومال أساسي للتقدم المنشود لتحقيق حل سلمي وانتقال منظم. وهذه فرصة للدول المعنية لإظهار التزامها بالسلم والاستقرار في المنطقة في الوقت الذي تحترم فيه إرادة الشعب الصومالي نفسه.

ومن هذا المنطلق نؤيد الدعم المعلن هنا لمبادرة إنشاء فريقين من الأصدقاء في الصومال ضمن المنطقة نفسها وهنا في نيويورك في مقر الأمم المتحدة.

وختاما أود أن أسجل في المحضر أن المكسيك قد تمسكت دائما بالرأي القائل إن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا فاعلا ومباشرا في الجهود لحفظ السلم في الصومال. ولئن كنا نتفق مع الأمين العام في تأكيده على أن السلام لا يمكن فرضه على الأطراف في صراع معين إن لم تسع تلك الأطراف نفسها إلى السلام بحماس أو إن لم ترغب فيه في الحقيقة، فإننا نرى أن من واجب الأمم المتحدة أن تكفل استحداث عملية، متى ما كان تحقيق السلام يتطلب الاضطلاع بعملية، ونرى أن من واجبنا، كأعضاء في مجلس الأمن، أن نعمل بلا كلل للمساعدة في كفالة تجاوز العقبات التي تظهر أمام تحقيق التقدم في هذا الصدد، أينما ووجهت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن حتى الساعة ١٥/٣٠.